

مذكرة بشأن موضوع يتعلق بضريبة القيمة المضافة

7 June 2018

الى: Noon AD Holdings Ltd. ("Noon")

من: EY Consulting LLC ("EY")

نون -تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع من الامارات العربية المتحدة

1. متطلبات توثيق تصدير السلع ضريبة القيمة المضافة ("الضريبة") -الإمارات العربية المتحدة ("الدولة")

سيناريو البيع:

1. يعرض البائع منتجاته على موقع نون باعتباره البائع في السوق.
2. عندما الزبون في المملكة العربية السعودية طلباً على موقع نون، يتم إبلاغ البائع.
3. تقوم شركة نون بإصدار فاتورة تصدير (ليست بفاتورة مالية، ولكنها فاتورة تستخدم لأغراض جمركية) نيابة عن البائع إلى الزبون في المملكة العربية السعودية.
4. على سبيل المثال، إذا كانت القيمة المعلنة على موقع نون هي 105 ريال سعودي، فستكون فاتورة التصدير 100 ريال سعودي مع ملاحظة إضافية تشير إلى إضافة 5٪ ضريبة التي تخص المملكة العربية السعودية.
5. عندما تصل البضائع إلى حدود المملكة العربية السعودية، يتم تطبيق الضريبة بنسبة 5 ٪ في الميناء ويتم دفعها من قبل الشركاء اللوجستيين
6. يتم تحصيل مبلغ 105 ريال سعودي من الزبون حيث يتم بموجبها تسديد 5 ريال سعودي للشركاء اللوجستيين مقابل الضريبة التي تم دفعها من قبلهم في ميناء المملكة العربية السعودية.
7. بما أن هذه العملية تعتبر عملية تصدير للبائع، يجب أن تكون الفاتورة الصادرة بشأن التوريد الخاضع بنسبة الصفر للزبون كافية لإثبات للبائع أن عملية البيع يمكن أن تكون خاضعة للضريبة بنسبة الصفر ولكن يشترط وجود وثائق إضافية (الأدلة التجارية مثل سند الشحن الجوي) لإثبات للسلطات أن السلع قد تم تصديرها بالفعل من الدولة.
8. بالنسبة لسند الشحن الجوي، التي ذكرتها شركة نون بأنها لا يمكن أن تحتوي على أسم البائع حيث قد تحتوي الشحنة الواحدة على منتجات من بائعين متعددين ولذلك قد لا يتطابق إجمالي قيمة سند الشحن الجوي مع مبلغ الفاتورة.

طلبت شركة نون من ارنست ويونغ توضيح النقاط التالية:

(أ) بما أن شركة DHL تقوم بدفع الضريبة الى السلطات الجمركية في المملكة العربية السعودية، فإن البائع في الدولة غير مسؤول عن توريد الضريبة إلى السلطات في المملكة العربية السعودية.

الرد من قبل إرنست ويونغ:

نعم، لا يكون البائع في الدولة والذي يصدر البضائع إلى المملكة العربية السعودية هو الملزم في احتساب الضريبة في المملكة وذلك لأن شركة DHL هي المستورد للسجل والتي سوف تقوم بتوريد الضريبة على الواردات في وقت الاستيراد.

(ب) قائمة الوثائق كما في النقطتين 7 و8 أعلاه تعتبر كافية لتبرير للهيئة الاتحادية للضرائب أن البضائع قد تم تصديرها من الدولة وأن البائعين يمكنهم استرداد الضريبة المدفوعة على المدخلات.

نعم، تخضع البضاعة المصدرة من الدولة للضريبة بنسبة الصفر (0%) إذا كانت معززة بوثائق التصدير المناسبة. تعتبر قائمة الوثائق المذكورة في النقطتين 7 و 8 أعلاه (الأدلة الرسمية والأدلة التجارية) كافية لإثبات للسلطات أن البضائع قد تم تصديرها، على أن تكون المستندات مطابقة للمادة 30 (4) و 30 (5) من اللائحة التنفيذية ("اللائحة التنفيذية").

من المنظور الجمركي، أصدرت السلطات الجمركية أيضاً إشعاراً جمركياً رقم (2017/7) المتعلق بإجراءات إثبات تصدير البضائع لأغراض الضريبة. هذا وفقاً لمتطلبات الهيئة الاتحادية للضرائب لتسهيل إجراءات إثبات تصدير البضائع من خلال نقاط الخروج الجمركية لأغراض الضريبة. تنص المادة 1 من الإشعار الجمركي رقم (2017/7) على أنه لإثبات تصدير البضائع خارج الدولة، يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

1. إصدار بيان جمركي معد وفق الإجراءات الجمركية المتبعة لإثبات خروج البضاعة من الدولة.
2. إصدار شهادة خروج / دخول جمركية مصدقة.
3. معاينة (تفتيش) البضائع معاينة فعلية من حيث (الوصف، النوع، الكمية، الوزن، بلد المنشأ... الخ).

فيما يتعلق بالنقطة رقم 8 أعلاه، كما ذكر سابقاً لشركة نون في عدة مناقشات ورسائل عبر البريد الإلكتروني، فإن المعلومات المتعلقة بالبائع وتفاصيل البضاعة مطلوبة لإثبات التصدير، وفقاً للمادة 30 (5) من اللائحة التنفيذية. اقترحت شركة نون بإضافة وثائق واضحة كملحق لسند الشحن الجوي والتي تشير إلى سند الشحن الجوي وتشمل تفاصيل البائع، بما في ذلك رقم التسجيل الضريبي وتفاصيل كافية عن السلع. تنص المادة 30 (6) من اللائحة التنفيذية على أنه "قد يتم من الهيئة تحديد أنواع أخرى من الأدلة أو الإثباتات بحسب طبيعة التصدير أو طبيعة السلع التي يتم تصديرها". بما أن الهيئة الاتحادية للضرائب لم تقدم بعد إرشادات بشأن قطاع التجارة الإلكترونية، وبسبب القيود المفروضة على ممارسات الأعمال التجارية لشركة نون، فإننا على علم بموجب المادة 30 (6) أن وثائق الشحن الواضحة هي ملحق مقبول لسند الشحن الجوي من أجل استيفاء متطلبات التوثيق المرتبطة بالتوريدات الخاضعة للضريبة بنسبة الصفر المنصوص عليها في المادة 30 (5) من اللائحة التنفيذية. يجب أن تتضمن هذه الوثائق على رمزاً مرجعياً مناسباً يربطه بسند الشحن الجوي المتعلق به. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الوثائق أن تفي بجميع المتطلبات المنصوص عليها في المادة 30 (5) من اللائحة التنفيذية، كما سبق ذكره. يجب أن تقدم شركة نون نسخاً من جميع المستندات الجمركية للبائعين في الوقت المناسب من أجل ضمان البائعين لمسك سجلات كافية في حالة إجراء تدقيق من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب.

بالإضافة إلى الوثائق الواضحة المرفقة إلى سند الشحن، سيكون من الأفضل أيضاً أن تقوم شركة نون بإعداد إجراء حيث يقوم فيه البائع بإصدار مذكرة تعليمات التسليم إلى شركة نون لشحن البضائع بالنيابة عن البائع. وهذا الإجراء من شأنه أن يوفر صلة بين أن تكون شركة نون هي المصدر، وأن البائع يقوم في الواقع بتوريدات خاضعة للضريبة بنسبة الصفر. قد يتم هذا الإجراء بشكل بسيط كأعداد بريد إلكتروني، مع العلم أنه يجب أن يكون الرابط بين عملية بيع البائع والتصدير الذي أجرته نون. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنص شركة نون بوضوح على الفاتورة المستخدمة لشحن البضائع أنها تقوم بشحن البضائع نيابة عن البائع، وأنها ليست المالك القانوني للبضائع.

يرجى ملاحظة أن هذا لم يتم تأكيده من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب.

في سيناريوهات السوق، لا تقع مسؤولية توريد الضريبة على شركة نون كونها ليست المالكة للبضائع. بل تكون المسؤولية على المورد في احتساب الضريبة والإبلاغ عنها، إذا كانت قابلة للتطبيق.